مركز حمورابي

القضية من أجل فلسطين

لقد فقدت السلطة الفلسطينية هدفها - حان الوقت لإنشاء الدولة

القضية من أجل فلسطين
لقد فقدت السلطة الفلسطينية هدفها - حان الوقت لإنشاء الدولة

بقلم رجاء الخالدي / ترجمة: صفا مهدي
مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

27 أذار **2024**

حقوق النشر محفوظةلمركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

لا يجوز نشر أي من هذه الأبحاث و الدراسات و المقالات إلا بموافقة المركز, و يجوز الإقتباس بشرط ذكر المصدر كاملاً , و ليس من الضروري أن تمثل المقالات و الأبحاث و الدراسات و الترجمات المنشورة وجهة نظر المركز , وإنما تمثل وجهة نظر الباحث.

منذ بداية الحرب الوحشية في قطاع غزة ، كرست واشنطن قدرا كبيرا من الأهتمام بفكرة إصلاح السلطة الفلسطينية . إن الولايات المتحدة ،بالاضافة الى حلفائها العرب والاوربيين ، لا ترغب في منح حماس مسؤولية إدارة غزة بعد الحرب . و السلطة الفلسطينية هي المرشحة الرئيسية لهذا الدور، حيث تم تشكيلها من قبل منظمة التحرير الفلسطينية لتكون السلطة التنفيذية الحاكمة وفقًا لاتفاقيات أوسلو للسلام في التسعينيات، التي كانت تستهدف تحقيق حل الدولتين للصراع الإسرائيلي-الفلسطيني .

لا تزال السلطة الفلسطينية تسيطر على جزء من الضفة الغربية بعد انسحابها من غزة بشكل كبير في عام 2006 بسبب الانقسام السياسي الفلسطيني. في 14 مارس، عيّن رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، رئيسًا للوزراء تكنوقراطيًا لتشكيل حكومة فلسطينية جديدة بهدف إعادة توحيد المناطق السياسية والإدارية والاقتصادية - بهدف نهائي هو إعادة إعمار قطاع غزة المدمر. ومع ذلك، يُشكك في أهمية السلطة الفلسطينية اليوم كوسيلة لتحقيق تلك التغييرات العميقة .

إن الاعتقاد بقدرة السلطة الفلسطينية على إحداث تغيير جوهري هو محض وهم. فقد أصبحت السلطة الفلسطينية غير فعالة بشكل متزايد منذ انهيار عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية منذ عقد من الزمن. وليس هناك ثقة واسعة بين الفلسطينيين في السلطة، بل يعتبرها البعض فاسدة، سواء كانوا أعداءً أم أصدقاءً. فقد أصبح رئيسها، الذي يبلغ من العمر 88 عامًا، مستبدًا، وتراجعت معدلات تأييد الفلسطينيين له إلى أدنى مستوياتها على الإطلاق، وفقًا لاستطلاعات الرأي الأخيرة. وفي ظل غياب مجلس تشريعي، حكم عباس بمرسوم لمدة 15 عامًا. قبل الحرب بفترة طويلة، كان عباس يواجه ضغوطًا متزايدة من الفلسطينيين والدول العربية وإدارة بايدن للتخلي عن بعض سلطاته .

أولئك الذين يزعمون أن السلطة الفلسطينية يجب أن تقوم بإصلاح نفسها حتى يمكن تكليفها بالحكم في غزة يخطئون في فهم هذه النقطة. في عهد عباس، الذي انتخب في عام 2005 لولاية واحدة غير مجددة بشكل شرعي، حاول رؤساء الوزراء المتعاقبون تنفيذ كل الإصلاحات الممكنة في حدود سلطتهم، لكنهم لم يحققوا سوى القليل من النتائج. إن المشكلة الأعمق مع السلطة الفلسطينية لا تتعلق فقط بالتنفيذ أو بالأفراد، فقد تجاوزت السلطة الفلسطينية مدة صلاحيتها بكثير،

وأصبحت أيامها معدودة منذ فترة طويلة بسبب افتقارها إلى الشرعية وضعفها المتأصل. إن السلطة الفلسطينية ليست سوى حكومة بلا دولة ذات سيادة تحكمها، وبالتالي، فإن المسؤولية الكبيرة تأتي مع القليل من القوة. لم تكن مقدرة لتكون وسيلة مؤقتة نحو تحقيق تقرير المصير كما كان مخططًا لها، بل أصبحت حارسًا للوضع الراهن غير المستدام، ولم تصبح أداة للتحرر بل للتبعية .

بدلاً من التحريض على افتراضات غير واقعية حول ملاءمة السلطة الفلسطينية كسلطة حاكمة، يجب على الشعب الفلسطيني البناء على هذه اللحظة النادرة من التضامن لخلق ما التزم به وإنكاره لعقود. اليوم، يمكنهم الاتحاد من خلال تبني «دولة فلسطين» من جانب واحد وجماعي كمظهر سياسي لهويتهم ومصلحتهم ومصيرهم المشترك. كانت منظمات التحرير تمثل الفلسطينيين لعقود من الزمن، لكن الدولة اليوم هي الكيان الوحيد الذي يمكن أن يكون موطنًا وطنيًا لجميع الفلسطينيين البالغ عددهم 14 مليونًا في جميع أنحاء العالم .

إن دولة فلسطين راسخة بالفعل في مخيلة الفلسطينيين وفي شرعيتهم. أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية إنشائها كهدف في عام 1988 وحصلت على عضويتها في الأمم المتحدة كمراقب في عام 2012. لكن منظمة التحرير الفلسطينية استمرت في الحكم تحت عنوان السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وحماس من خلال ماتبقى من السلطة الفلسطينية في غزة، بينما وقفت كل من إسرائيل والولايات المتحدة في طريق دولة فلسطينية. من الواضح أن هذه كانت وصفة لكارثة، وساهمت بلا شك في هجمات حماس في 7 أكتوبر.

تم إنشاء السلطة الفلسطينية كهيئة مؤقتة تؤدي إلى دولة فلسطينية. لقد حان الوقت للاعتراف بأنها خدمت غرضها. إن التخلص من المؤسسات القديمة لصالح بناء مؤسسات جديدة في ظل دولة فلسطين يمكن أن يوحد الفلسطينيين، ويجدد وكالتهم، ويعيد الشرعية والمساءلة إلى سياساتهم .

اذا كان الامر مائل للإنكسار

شكلت منظمة التحرير الفلسطينية السلطة الفلسطينية في عام 1994، واعترفت بها إسرائيل والدول المانحة كحكومة ذاتية مؤقتة حتى يمكن لمفاوضات الوضع الدائم في عام 2000 أن تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة. كانت تلك الخطة جزءًا من عملية أوسلو للسلام. ومن المفترض أن تستمر السلطة الفلسطينية لمدة خمس سنوات فقط. لكن الكثير تغير منذ عام 1994: فانهارت قمة كامب ديفيد في عام 2000، وتوفي ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وحل محله محمود عباس. شهدت المنطقة عدة حروب تسببت في مقتل عشرات الآلاف من الأشخاص، وزادت إسرائيل من بناء المستوطنات في القدس الشرقية وبقية الضفة الغربية .

ينقسم الفلسطينيون بين منظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية وحماس في قطاع غزة منذ ما يقرب من عقدين. في عام 2006، انتصرت حماس على فتح في انتخابات المجلس التشريعي، وبدأت صراعًا مميتًا بين المجموعتين. وتؤيد فتح المفاوضات (الفاشلة) باعتبارها طريقا إلى إقامة دولة، بينما تعتقد حماس (على نحو كارثي) أن الكفاح المسلح يجب أن يكون خيارا لتحقيق التحرير. في عام 2017، عدلت حماس ميثاقها لقبول دولة فلسطينية على أساس حدود إسرائيل قبل عام 1967، لكن خوف فتح من فقدان السلطة في الانتخابات الديمقراطية استمر في إعاقة التقدم في جولات متكررة من محادثات المصالحة الوطنية برعاية الدول العربية. ولم تكن إسرائيل ولا الولايات المتحدة بريئتين في تعميق هذا الانقسام .

أنه من غير المفاجئ أن السلطة الفلسطينية لا تحظى بشعبية مطلقة ومتصلبة. منذ ديسمبر الماضي، يعتقد حوالي 60٪ من الفلسطينيين أن السلطة الفلسطينية يجب أن تُحَل، وفقًا للباحث الفلسطيني خليل الشقاقي. يعتقد الأغلبية العظمى من الفلسطينيين أن عباس ومساعديه يجب أن يستقيلوا ويفسحوا المجال لجيل جديد يدير الأمور من خلال المؤسسات بدلاً من الاعتماد على الشخصيات القوية. لقد قاد عباس السلطة الفلسطينية لمدة تقريبية من عقدين من الزمن، وقد أُرجِئَت الانتخابات مؤخرًا في عام 2021. يديرها من خلال دائرة مغلقة من المقربين دون الاهتمام بنصائح الخبراء أو الحلفاء السياسيين أو مرؤوسيه. بالإضافة إلى ذلك، أصبحت السلطة الفلسطينية أكثر تضخمًا، حيث تضم 25 وزارة وعددًا كبيرًا من الوكالات الحكومية و147,000 موظف مدني، لكنها بالكاد تقدم الخدمات الأساسية للجمهور. الفلسطينيون يستحقون ويمكنهم تحقيق ما هو أفضل .

بالنسبة للفلسطينيين الذين يراقبون العالم وهو يتدخل في مصيرهم، فإن الأمر الأكثر إثارة للقلق هو الاعتقاد السائد بين السياسيين الأمريكيين بأن جلب زعيم تكنوقراط، مستقل عن الفصائل السياسية، سيكون الحلا السحري الذي سيصلح السلطة الفلسطينية بأسرها. إن مشاكل الحكم الفلسطيني تتجاوز بكثير مجرد إصلاحات تدريجية أو تغييرات في القوانين أو تشكيل حكومة جديدة. اليوم، يسود الهيجان الإعلامي حول من سيكون الرئيس المقبل أو الوزير الجديد، وهذا يظهر عدم فهم الأمر بشكل صحيح. القضية لا تتعلق بالأفراد بقدر ما تتعلق بالهياكل والأنظمة .

لقد حاول الفلسطينيون إصلاح السلطة الفلسطينية مرارًا وتكرارًا دون تحقيق نتائج كبيرة. على سبيل المثال، خلال الفترة من 2006 إلى 2012، اعتمد رئيس الوزراء سلام فياض ما يُعرف بأجندة بناء مؤسسات الدولة، بأمل أن يُقنع هذا النهج إسرائيل بإنهاء الاحتلال والمجتمع الدولي بالاعتراف بالحقوق الفلسطينية. تضمنت هذه الجهود إصلاحات مالية عامة وسياسات صديقة للسوق، لكنها لم تؤدي إلى تغييرات جوهرية من جانب إسرائيل. منذ ذلك الحين، نأى رؤساء الوزراء الآخرون بأنفسهم عن هذا النهج، ولكنهم وجدوا أنفسهم يفتقرون إلى الأدوات اللازمة لتلبية تطلعات الشعب الفلسطيني، الذي يشعر بالاستياء المتزايد من السوء في الإدارة، والخدمات المتواضعة، والفساد في الخدمة المدنية .

نجحت بعض إصلاحات السلطة الفلسطينية ،حيث غير عرفات الدستور ليفصل بين بعض السلطات الرئاسية وسلطات رئاسة الوزراء، متجهًا نحو شيء يشبه النظام الفرنسي. كان هذا مهمًا في خلق بعض الضوابط والتوازنات، لكن عباس تجاهل العديد من القيود على سلطته. تقدم السلطة الفلسطينية الخدمات والمرافق العامة الأساسية وتحاول الاستجابة للمطالب الاجتماعية، لكنها تفتقر إلى السلطة أو المصداقية لإحداث التغيير. ولم يجتمع الفرع التشريعي للسلطة الفلسطينية منذ انقسام السلطات الحاكمة في الضفة الغربية وغزة في عام 2007. ومنذ ذلك الحين، تم سن قوانين السلطة الفلسطينية بتوصية وزارية ومرسوم رئاسي، مما أدى إلى إنشاء مستنقع قانوني .

قامت قوة أمنية موحدة تحت قيادة عباس بوقف حالة الفوضى الأمنية التي رافقت الانتفاضة الثانية في المناطق التي تخضع لسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية. تظل هذه القوة مصدر قوة لقدرة عباس على الحكم في نطاق السلطة القضائية الأساسية للسلطة الفلسطينية. ومع ذلك، يتعارض ضعف الوظائف المدنية للسلطة الفلسطينية مع القوة الأمنية القوية التي تفرض القانون والنظام بين الفلسطينيين، لكنها تنحاز إلى الخلف خلال العمليات العسكرية الإسرائيلية وهجمات المستوطنين. وهذا يعزز صورتها الشعبية باعتبارها جزءًا من نظام الاحتلال الإسرائيلي .

تواجه السلطة الفلسطينية تحديات اقتصادية ومالية أيضًا. يعتمد الاقتصاد الفلسطيني بشكل كبير على الوظائف في إسرائيل والإيرادات التي تسيطر عليها إسرائيل، والتي تمثل ما يقرب من ثلث الدخل الوطني. منذ أكتوبر/تشرين الأول، منعت إسرائيل دخول معظم الفلسطينيين الذين عملوا سابقًا في إسرائيل، وكذلك منعت تحويل الأموال الضريبية إلى السلطة الفلسطينية. هذه الإجراءات ألحقت ضررًا بالاقتصاد الفلسطيني وتضعف قدرتها على دفع الرواتب وتقديم الخدمات الأساسية للمواطنين .

بداية جديدة

السلطة الفلسطينية مختلة للغاية بحيث لا يمكن إحياؤها أو إصلاحها أو إعادة بنائها. لم يعد بإمكان منظمة التحرير الفلسطينية أن تدعي أنها تمثل جميع الفلسطينيين البالغ عددهم 14 مليون نسمة. كما لا يمكن لحماس وفصائل المقاومة تولي الحكم بعد تسوية غبار غزة لأنه يبدو أنها محطمة من الناحية التنظيمية. إن الشعب الفلسطيني في أمس الحاجة إلى حكومة فعالة ونزيهة ويستحقها .

يعتبر الكيان السياسي الفلسطيني الشرعي الوحيد الذي لم يفشل هو دولة فلسطين، والتي تنتظر الآن الفرصة لتحقيق مكانتها بين أمم العالم. يُعتبر الوقت الحالي مناسبًا للقادة السياسيين الفلسطينيين، بما في ذلك حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية وفصائل المقاومة، للتخلي عن السلطة الفلسطينية. ينبغي عليهم دعم تشكيل حكومة مؤقتة جديدة لدولة فلسطين تمثل جميع الفلسطينيين، وتدير شؤونهم تحت الاحتلال الحالي وداخل دولة مستقلة في المستقبل .

يجب أن تكون هذه العملية تحولية وليست ثورية، مشابهة للطريقة التي نقلت بها منظمة التحرير الفلسطينية السلطة إلى السلطة الفلسطينية بعد اتفاقيات أوسلو. يحتاج الفلسطينيون إلى انتقال سلس للسلطة، حيث ستعمل عملية تشكيل الدولة على تجاوز الفصائل السياسية الفلسطينية والسلطة الفلسطينية ومؤسساتها، ضمن إطار أوسع غير حزبي للدولة .

ينبغي أن تبدأ هذه العملية داخل منظمة التحرير الفلسطينية، التي تحمل اتفاقيات أوسلو وتمتلك الممثل القانوني والدبلوماسي لتمكين الدولة من أداء وظائفها. يجب على عباس، الرئيس الفخري للسلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، أن يعلن بدء عملية إطلاق الدولة، من خلال سلسلة من التدابير التي تهدف إلى بناء مؤسساتها، بدءًا من حكومة مؤقتة لدولة فلسطين مكلفة بالحكم في الأراضي المحتلة، وانتهاءً بإعادة بناء غزة المدمرة بدعم دولي، والتحضير للانتخابات الوطنية.

لا يمكن أن تنجح الترتيبات التكنوقراطية للحكم الرشيد في الضفة الغربية وغزة إلا إذا أدى الحوار السياسي الوطني إلى إغلاق فصل الانقسام وفتح حوار جديد يركز على بناء الدولة. من خلال مجلس رئاسي شكلته فصائل منظمة التحرير الفلسطينية وحماس، جنبًا إلى جنب مع مجلس استشاري عام (مثل المجلس الوطني الخامل لمنظمة التحرير الفلسطينية)، يمكن مناقشة الخطوط العريضة لمستقبل ديمقراطي والاتفاق عليه، تاركًا سياسة من هو الأنسب لقيادة الشعب الفلسطيني ليتم تحديدها في صناديق الاقتراع. خلال هذه المرحلة، يجب على كبار الخبراء القانونيين الفلسطينيين من جميع أنحاء العالم التجمع لصياغة دستور للدولة .

يجب أن يبقى الأمن والعلاقات الخارجية من اختصاص الرئيس، بينما ينبغي أن تكون المالية والإدارة وإعادة الإعمار تحت إشراف رئيس الوزراء، وهو التوازن الذي كان من المفترض أن يتحقق قبل 20 عامًا ولكن تجاهله عباس. يمكن للمجلس الرئاسي وهيئة استشارية، مثل المجلس الوطني، أن ينظرا في كيفية تكريس هذه الأدوار في الدستور. ومنذ اليوم الأول، أتيحت لرئيس الوزراء الجديد فرصة لإظهار انفصال نظيف عن إرث أسلافه. يمكنه تشكيل حكومة أصغر حجمًا تضم نصف عدد الوزارات، والدفع من خلال المالية العامة والخدمة المدنية والإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية التي تم حظرها لسنوات .

في البداية، يجب أن يكون سكان الدولة المقيمون هم هؤلاء الخمسة ملايين فلسطيني الذين يحملون الآن بطاقات هوية وجوازات سفر السلطة الفلسطينية، ولكن ينبغي في النهاية على الدولة أن تمنح الجنسية دون حقوق الإقامة للاجئين الفلسطينيين في جميع أنحاء العالم، كتأكيد للهوية. يمكن أن يبدأ الاعتراف بالفلسطينيين كمواطنين فرديين في دولة تربطهم بوطنهم، وليس كمجموعة من مجتمعات وفصائل الشتات .

قد يبدو أن الحكومة التي تم تشكيلها كجزء من دولة فلسطين الجديدة تقدم القليل من الفوائد المادية على تشكيل السياسة الفلسطينية المعطلة اليوم. ومن غير المرجح أن تعترف بها الولايات المتحدة أو إسرائيل. وستظل تحت الاحتلال الإسرائيلي ولن تحقق أي فوائد دبلوماسية على النظام الحالي. لكن الحكومة الجديدة ستوفر للفلسطينيين فرصة لبناء هياكل جديدة أفضل واستعادة الثقة في قيادتهم واحترام العالم. وستكون الدولة شاملة لجميع الفصائل الفلسطينية وستكون منصة حيث يمكنهم إيجاد قواسم مشتركة وحل الخلافات. إن الوقت قد حان لتصبح دولة فلسطين أكثر من مجرد كلمات على ورق. إن تشكيل حكومة تحت اسمها هو الخطوة التالية في مسار التحرير الوطني الطويل .

مركز حمورابي للبحوث و الدراسات الاستراتيجية

أسس مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية في،18-11-2006 بمدينة بابل(الحلة)، كمركز علمي بحثي يمتد الى دراسة الموضوعات السياسية و المجتمعية بصورة علمية و استراتيجية، فضلاً عن التركيز على القضايا والظواهر الحادثة والمحتملة قي الشأن المحلي والأقليمي والدولي ، ويتعامل مع باحثين من مختلف التخصصات داخل العراق وخارجه، وتحتضن بغداد المقر الرئيسي للمركز.

www.hcrsiraq.net

07810234002

hcrsiraq@yahoo.com

t.me/hammurabicrss

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

العراق - بغداد- الكرادة - العرصات الهندية-قربالسفارةالصينية